

تحقيق رحلات إلى عواصم عالمية، حجوزات في فنادق فخمة، «مقطوعة» شهريّة، هواتف حديثة، عطورات... هذه، وغيرها، «هدايا» تقدّمها شركات الدواء إلى الأطباء والعاملين في القطاع الصحي لقاء «مساهمتهم» في الترويج لأدويتها وتسويقها بين «المستهلكين» المرضى. ممارسات تشكّل مخالفة لميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية في لبنان الذي ينص على «عدم جواز تقديم هدايا عينية ودفعات نقدية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يؤثّر سلباً على أداء المهام الطبية»

«سماسرة» الدواء «يرشون» أطباء وصيادلة ومختبرات

سياحة وسفر على حساب المرضى!



نسخ الدواء بدخول عدد كبير من الأدوية «الجيليك»، «الجيليك»، «الجيليك» مشكلة صحية واحدة (هيلم الموسوي)

رحيل دنداش

بين ممارسات «سماسرة» الدواء في سوق الاستشفاء في لبنان والعمل على ترويج الدواء كهيئة مشروعة ثمة «شعرة»، ورغم أن الترويج يعدّ واحدة من مراحل صناعة الدواء وتسويقه، كما منتج آخر، وتقوم به الشركات غير مندوبين مكلفين عملياً تعريف الأطباء إلى الدواء، إلا أنّ العمليّة بمجملها تحوّلّت إلى تجارة ذات غايات ربحية بحتة، بغض النظر عن انعكاسها على صحة المرضى وجيوبهم في آن. هكذا، صار سوق الدواء كما سوق آخر «يتوسل الربح وتجنّب منه مليارات الدولارات»، بحسب رئيس الهيئة الوطنية للصحة اسماعيل سكرية.

كيف تجني الشركات هذه الأرباح الطائلة؟ واحدة من الطرق، مثلاً، تغيير (remballage) الدواء في كثير من الأحيان، يقول سكرية، اتّخذ شركات عالمية إلى إعادة إنتاج دواء معيّن، ولكن مع تغيير شكله الخارجي أو تعديل طفيف في مركباته الكيميائية لتقول ببساطة إنها أنتجت دواءً جديداً. هكذا، تبدأ رحلة التسويق. ولأن الترويج للأدوية عبر وسائل الإعلام والإعلان ممنوع، تلجأ الشركات إلى «نسخ» علاقات مع الأطباء، عبر مندوبيها، لتبيع دواءها. وفي الغالب تنجح الشركة التي تسوّق لنفسها عبر تقديم العروض الأفضل للأطباء، وليس بالضرورة تلك التي تقدّم أفضل دواء وتركيبة. لا يعني ذلك أن الطبيب يصف الدواء «الخطأ»، بل «الأعلى ثمناً» بغض النظر عن مدى فاعليته في معالجة الحالة السريرية. فالأهم هنا، بالنسبة إليه، هو «الاستفادة من تقديمات الشركة التي تدرّج عادة بالهدايا على الأطباء مقابل تسويق دوائها»، وهو ما يصفه سكرية بـ«العمل اللاأخلاقي الذي يناقض الآداب الطبية»، والأخطر، في هذه الدورة

التسويقية، هو «ترويج أدوية غير فاعلة أو مجهولة لتركيبه». هنا، تخمن «الكارثة» في رأي سكرية، إذ «لا رقيب في ظل إقبال المختبر المركزي لفحص الأدوية في لبنان بـ25 شركة أمينية» (لقربه من مقر رئيس مجلس النواب نبيه بري، «لوثة» الإغراءات المادية لا تتحصّر بالدواء وحده، بل تصل إلى بعض المختبرات الطبية التي قد تتفق، بحسب سكرية، «مع الطبيب على إجراء فحوصات وهمية للمرضى، مقابل تقاسم الربح، وطبعاً على حساب المواطن».

في كل هذه العمليّة، هناك دور أساسي للمدوبي المبيعات. الحافز لدى هؤلاء منادي، يقول أحدهم لـ«الأخبار»: «مهمة المدوب الترويج لدواء شركته لأنه يتقاضى عمولة على المبيعات إلى جانب راتبه الشهري». ويضيف: «هذا العمل

تشالنج (تحذّر)، وكل مندوب وشطارتو»؛ علماً أنّ «ميثاق المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية في لبنان» الذي وقّع في أيار 2016، ينص في أحد بنوده أنه «لا يجوز أن يحدد راتب المدوب الطبي أو بدلات أتعابه بشكل يرتبط بوقف الدواء أو يؤثّر عليه، كما يحظر إعطاء المدوب أي مكافأة أو تحفيق».

الصيادلة، ليسوا يمانا
يؤكد نقيب الصيادلة جورج صيلي أن «أكثر من 60% من الوصفات الطبية عليها علامات استفهام لناحية فاعلية الدواء والقدرة على الإستغناء عنه واستبداله بأخر». ويعزو السبب إلى أن «قلة من الأطباء تختبئ بإغراءات شركات الدواء»، بذهب صيلي بعيداً مطالباً بـ«إعطاء صلاحية للصيادلة للتدخل في الوصفة الطبية ليلغي ويعدّل

ذاتها. في هذه الحالة، «يكون بدو يمشي التحنن» لصالح شركات الدواء وفي مثل هذه الحالات، في استطاعة الصيدلي كشف الأمر، غير أن المريض كثيراً ما لا يستجيب للصيادلة لثقته بطبيعه.

ويحسب مصادر مطلعة، تسمج الدولة بدخول عدد كبير من الأدوية كـ«الجيليك» لمعالجة مشكلة صحية واحدة «فمثلاً، يوجد في السوق اليوم 80 صنفاً من أدوية حماية المعدة كلها بالفعالية ذاتها، والطبيب يصف دواء الشركة التي تدفع أكثر».

تتافس أم رقابة؟

يشير رئيس نقابة مستوردي الأدوية وأصحاب المستودعات في لبنان إرمان فارس إلى «أن عدد المرضى يتناول فيتامين أو يصف له دواءين لهما التركيبة والفعالية

متابعة

زيادة بنسبة 60% على رسوم التأمين الصحي نحو «انتفاضة» في نقابة المحامين؟

هديك فرقرور

في خطوة فاجأت عدداً كبيراً من المحامين، أقدمت نقابتهم في بيروت على تجديد عقد التأمين الصحي مع شركة «غلوب مد»، رغم اتهامات بوجهها هؤلاء إلى الشركة بـ«الغش» في إدارة صندوق التعاضد في السنوات الثلاث الماضية، والتسبب بعجز في الصندوق الاستشفائي للمقابلة بقيمة 20 مليون دولار. وهو ما دفع عدداً من المحامين إلى المطالبة بفتح تحقيق شامل حول أسباب العجز وتحديد مسؤولية «غلوب مد» التي كلّفت إدارة الصندوق بموجب عقد تعاون وقعته مع نقيب المحامين السابق جورج جريج في 26 شباط 2015.

وعلمت «الأخبار» أن النقيب اندره الشدياق أبلغ المحامين تجديد النقابة العقد التاميني مع «غلوب مد»، على أن تتحلل الأخيرة جزءاً من الخسارة، فيما يتحلل المحامون الجزء الآخر، عازياً ذلك إلى أن عرض «غلوب مد» كان الأفضل.

وبحسب مصادر في النقابة، فقد رفع رسم التأمين الذي يدفعه المحامي سنوياً من 430 دولاراً إلى 700 دولار، بزيادة نسبتها نحو 63%، على أن يتكبد المحامون في السنتين المقبلتين زيادة على الرسوم الجديدة بنسبة 30%، ما يعني زيادة بأكثر من 90% عما كانوا يدفعونه سابقاً. كما أبلغ المحامون بأن عليهم دفع فارق بنسبة 15% على معاملات الفحوصات الخارجية، «ما يعني خفض مستوى الخدمات الصحية التي كنا نتلقاها، وقد انعكس ذلك على أداء ادارات المستشفيات مع المحامين مؤخراً»، بحسب المصادر نفسها.

خطوة النقابة أثارت نقمة في أوساط المحامين الذين بدأوا بالتخضير لتحركات بهدف الضغط على النقابة للحصول على توضيحات وتبريرات للواقع الجديد «غير العادي».

النقيب، يخفي، نسخة العقد؟

ويهدف التحرك إلى دفع النقيب الشدياق لتسليم المحامين نسخة عن العقد التاميني وإطلاعهم على دفتر الشروط الذي استندت إليه النقابة في التجديد، «بعدما رفض تسليمنا نسخة عن العقد أو اطلاعنا على دفتر الشروط، وفق ما أكد أحد المحامين لـ«الأخبار».

والحجّة التي تنزّع بها النقيب للانتعاج عن إعطاء نسخة عن العقد هي، بحسب ما نُقل عنه، «تخفيف البليّة والتعليقات التي سجّدها المحامون»، إضافة إلى أن «لأمر مُعدّد، وقد بُحث حرباً أهلية». «الأخبار» تواصلت مع الشدياق للوقوف على رايه، إلا أنه اكتفى بالقول: «لن أعلق على هذا الموضوع في الصحف».

شكوكه في أداء «غلوب مد»

يُثير المحامون الغاضبون الكثير من الشكوك حول أداء «غلوب مد» إضافة إلى إثارتهم شبهة «تواطؤ» النقيبين السابقين جورج جريج وانطونيو الهاشم مع إدارة الشركة. أحدهم قال لـ«الأخبار» إن «مبدأً وكيلاً لأحد المستشفيات الخاصة في بيروت تمكن من إقناع إدارة المستشفى بإعفاء

المحامين من نسبة الـ 15% التي عليهم دفعها كفارق لأجراء الفحوصات الخارجية»، لافتاً إلى أن «مساوي قام بها محام آخر أظهرت سهولة إقناع المستشفيات بإعفاء المحامين من دفع هذه النسبة، ما يطرح شكوكاً حول أداء غلوب مد وحول حجم الاستفادة التي تحصل عليها على حساب المحامي».

إلا أن «الشكوك» الأهم تدور حول عدم إنشاء الصندوق الاستشفائي

النقيب رفض تسليم المحامين نسخة عن العقد أو دفتر الشروط

المحامون الى التحرك

إدارة الصندوق الاستشفائي الذي كان مقرراً أن ينشأ حينها، بحجة تحقيق وفر مادي سننح عن اعتماد هذا الخيار بعدما كانت النقابة قد استغنت عن التعاقد مع شركات تأمين لتغطية النفقات الاستشفائية والصحية. علماً أن مشروع إنشاء الصندوق وتلزييم إدارته كان مطروحاً في النقابة منذ عام 1996، لكن كان يتم رفضه في كل مرة من قبل النقباء الذين كانوا يخلصون إلى عدم صوابيته. من هنا، تغدو خطوة جريج آنذاك مُستغربة، وكذلك قرار الهاشم الذي خلفه بالمضي في العقد رغم ظهور عجز منذ العام التاميني الأول، فيما تبدو خطوة النقيب الحالي بالنسبة للمحامين «مستنكرة وغير منطقية في ظل عجز الـ 20 مليون دولار».

المحامون الى التحرك

المحامون المعترضون بدأوا اجتماعات مكثفة للبحث في سبل مواجهة الواقع الذي فرضته إدارة النقابة عليهم بعدما التقوا النقيب وطالبوه بتقديم انصاحات لأسئلتهم الكثيرة. وفي هذا السياق، عمدوا إلى تحضير عرضة تتضمن موقفهم الراض للتحديد فضلاً عن جملة مطالب أبرزها إنشاء لجنة تحقيق شفافة لدراسة العقد الشركة إدارة قطاع الإستشفاء من دون أية ضوابط أو رقابة ما ساهم في إدارة عنيدة للقطاع أدت إلى العجز الحاصل حالياً.

يُذكر أن جريج وقّع عقد تعاون مع الشركة عام 2015 يقضي بتكليفها

سيدعم المحامون خلال سنتين زيادة بنسبة 190 على رسوم التأمين (مروان طحطح)

